محاضرات في مدرسة الإعداد الحزبي



الدور التاريخي لحزب البعث العربي الإشتراكي من ثورة تموز 1958 الى ردّة تشرين 1963



منشورات الطليعـة

الدور التاريخي لحزب البعث العربي الإشتراكي
من ثورة تموز 1958 الى ردّة تشرين 1963

التيارات السياسية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ :

برزت منذ الايام الاولى للثورة ، الاحزاب السياسية على شكل تيارين اساسيين متعارضيين اولهما : التيار القومي ، وكان بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي أخذ يدعو الى إحداث تغييرات جذرية في واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، واقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . أما التيار الثاني ، فكان التيار الاقليمي وتزعمه الحزب الشيوعي العراقي الذي رفع شعار : الاتحاد الفدرالي. ولم يقتصر الصراع بين التيارين على المستوى الشعبي ، بل انعكس هذا الصراع بين القادة العسكريين انفسهم ، وبخاصة بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف . ولم تستطع أطراف جبهة الاتحاد الوطني المحافظة على الحد الأدنى من الثقة المتبادلة والعمل المشترك فيا بينها ، لأن الشيوعيين اندفعوا بتأييد عبدالكريم قاسم ، أملاً في السيطرة على الحكم بالتدريج ، من خلال دعمهم له في مواجهة خصومه من ذوي الاتجاه القومي والوحدوي ، وفي مقدمتهم حزب البعث العربي الاشتراكي ، وليس صحيحاً ان قاسم إضطر لمسايرة الشيوعيين والاعتماد عليهم بعد ان وجد التيار القومي مهتماً بعبدالسلام عارف ، الذي كان يفصح عن توجهاته القومية ، ذلك لأن قاسماً لم يتصل بالبعثيين قبل الثورة على الرغم من معرفته بنشاطهم ، بل كان اتصاله باناس آخرين امثال : محمد حديد وكامل الجادرجي وهما من قادة الحزب الوطني الديمقراطي ، وان عداءه للتيار الوحدوي والقومي منبعث في الدرجة الاولى من حرصه على ان يبقى (زعيماً) لما كان يطلق عليه (الجمهورية العراقية الخالدة) ، لا ان يتخلى عن هذا المركز من خلال الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة وفق الشعار الذي كان يرفعه التيار القومي المتمثل انذاك بحزب البعث العربي الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، وحركة القوميين العرب ، الذي كان يتنامى بتأثير المد القومي العربي الوحدوي ، وما تركه قيام الوحدة بين مصر وسورياً من حماسة بين الجماهير الوحدوية في العراق .

لقد كان الخلاف الرئيس بين الجانبين قد تبلور حول تطبيق اهداف ثورة ١٤ تموز التي تتلخص في « التحرر التام من الاستعمار والاصلاح الداخلي الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية ... وهي التي وضع الدستور في ضوئها وعبر عنها وصرح بها رجال الثورة ، وفهمها الراي العام ، وكافة الاحزاب الوطنية والهيئات الشعبية في العراق وكل الوطن العربي » .

موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من احداث مابعد الثورة :

لذلك نهض حزب البعث العربي الاشتراكي بانتقاد هادىء وايجابي للأخطاء والانحرافات التي بدأ بها الشيوعيون في معارضتهم لأية خطوة وحدوية مع الجمهورية العربية المتحدة ، والتشكيك بسياسة الحياد وعدم الانحياز ، والتخطيط للسيطرة على الجيش ، ومقاومة التيار الوحدوي . وقد أصدر الحزب نشرة داخلية سرية للغاية ، وهي لاتوزع إلا على اعضاء الحزب ، وكان عنوانها « تخطيط عام لمهام وعمل الحزب في هذه المرحلة » وكان ذلك في أواخر آب ١٩٥٨ جاء فيها : « ان الثورة آلان تحتاج الى سند شعبي متين يصهر عناصر الشعب ضمن الاهداف التي قامت من أجلها . وعلينا واجب يتلخص في حل مهمة ايضاح الوسائل أمام جماهير الشعب التي تحقق الانسجام التام والابتعاد عن كل روح تحمل في طياتها عناصر الاثارة والاستفزاز ... ان عوامل الاثارة ، وشق الصف الشعبي لايخدم الثورة ، بل على العكس فانه يخدم أعداءها ، وعلينا ان ندرك كحزب ان عملنا من أجل تحقيق التفاف واعٍ من جماهير الشعب حول الثورة ، انما هو في حقيقته خدمة للاهداف التي يناضل حزبنا من إجل تحقيقها ؟ » .

وفي النشرة السرية الداخلية ذاتها ، وتحت عنوان :

« موقفنا من الحركات والاحزاب الاخرى » جاء فيها : « ان الحزب يهمه تعاون جميع الحركات الوطنية تعاوناً صادقاً في سبيل دعم الثورة وتحقيق اهدافها ... ومن جهتنا نحن مستعدون الى أبعد الحدود للتعاون مع الحركات الوطنية الاخرى من أجل تحقيق اهداف الثورة ، ونحن ندعو هذه الحركات بكل صدق واخلاص للتعاون والابتعاد عن المهاترات الحزبية والتي لاتخدم مصلحة الشعب في أية حال من الأحوال . كما وأننا نؤكد ونشدد بكل حزم على جميع منتسبي الحزب وانصاره ومؤيديه للابتعاد كلياً عن كل عمل يستفز الفئات الوطنية الاخرى » .

اقصاء عبد السلام عارف :

توجه العقيد الركن عبد السلام عارف في ١٩ تموز ١٩٥٨ الى دمشق على رأس وفد كبير للاتصال بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، ويبدو ان عارفاً تحدث هناك عن امكانية انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة . وحين علم قاسم بذلك قرر التخطيط للتخلص من عبد السلام عارف . ومما ساعده على ذلك ان عارفاً بدأ يركز في خطبه التي كان يلقيها في المحافظات التي زارها على موضوع الوحدة . وكانت الجماهير تستقبل هذه الخطب بحماس شديد .

حاول قاسم أولاً ان يضعف من مركز عارف داخل الحكومة ، فاغتنم فرصة غيابه عن بغداد ، آبان قيامه بجولات في المحافظات ، ليبعد الضباط المساندين لعارف ويعين بدلهم الضباط الموالين . ولما عاد عارف الى بغداد أخذ اصدقاؤه يتذمرون من إبدال الضباط الوحدويين بضباط من الشيوعيين . فسأل عارف عن أمر هذه التنقلات ، فأجابه قاسم بأنه كان عليه ان يجري هذه التعيينات على اساس الرتبة العسكرية . وخلال هذه الفترة شرع أنصار قاسم يهاجمون عارفاً على أساس ان خطبه وتصريحاته قد خلقت جواً من الفوضى والبلبلة في البلاد . كما أنب على اكثاره من ذكر جمال عبد الناصر ، وإغفال ذكر قاسم ، وكذلك على إرتجاله التصريحات غير المتزنة .

حاول عبد السلام عارف ، احباط خطة قاسم ضده ، فدعا الى إنشاء (مجلس لقيادة الثورة) في ١٠ أيلول ١٩٥٨ . وكان قبل ذلك بشهر قد رفض إنشاء المجلس . لذلك رأى عبدالكريم قاسم في دعوة عارف محاولة تخريب الهدف من ورائها التعريض بالحكم ، والقضاء على نفوذه زعيماً للثورة . وفي اليوم التالي أصدر قاسم قراراً باعفاء عارف من منصبه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ، مع احتفاظه بمنصبه السياسي نائباً لرئيس الوزراء . وكان السبب الذي ارتكز عليه في تبرير إصداره هذا القرار ، ان ضباطاً من ذوي الرتب العسكرية العالية ، ولاسيما قادة الفرق ، كانوا يتذمرون من ان ضابطاً من رتبة أدنى يحتل مركزاً عسكرياً عالياً .

وفي يوم ٣٠ أيلول ١٩٥٨ اصدر قاسم قراراً آخر يقضي بتنحية عارف من منصبه نائباً لرئيس الوزراء ، وتعيينه سفيراً للعراق في جمهورية المانيا الاتحادية .

ويذكر الدكتور عماد الجواهري الى أن قاسماً استغل اصدار قانون الاصلاح الزراعي في نفس يوم تنحية عارف . لذلك لم يلتفت كثير من الناس الى اخراج عارف . كما ان بعضهم ربط بين صدور القانون ، واخراج عارف ، فتوهم ان عارفاً كان معارضاً للقانون ، مما ادى الى تقليل شعبية عارف كونه معارضاً للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في البلاد .

رفض عارف الالتحاق بعمله ، وقدم استقالته وقال أنه يؤثر البقاء في بغداد ، بلا وظيفة على أن يبعد الى الخارج . ولازم بيته ، وبدا ان الخلاف بين الرجلين قد تفاقم الى درجة كبيرة ، وراح قاسم يحرك الفئات المضادة للوحدة العربية ويثيرها . كما شرع في حملة اعتقالات ضد الضباط القوميين ، متهماً اياهم بالتآمر على حكمه . وفي ٣ تشرين الاول ١٩٥٨ نظم الوحدويون تظاهرة عارمة نددت باجراءات قاسم . كما بذل بعض الضباط الاحرار جهداً لاقناع عارف بقبول المنصب الجديد موقتاً ، ومغادرة البلاد لحين إنجلاء الموقف . إلا أن عارفاً رفض ذلك . وقد استدعى قاسم عارفاً في ١١ تشرين الاول ، بحضور عدد من الضباط الاحرار ، وتم اقناعه بمغادرة البلاد ، ولو لفترة قصيرة حتى تعود الامور الى طبيعتها .

توجه عارف الى بون ، ولم يكد يصل حتى بدأ يخطط لعودته . وفي صباح الرابع من كانون الاول ، عاد الى بغداد ، فألقي القبض عليه ، وقدم الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة لمحاكمته بتهمة التآمر ، واستمرت المحاكمة حتى ٥ شباط ١٩٥٩ ، حين اصدرت قرارها باعدام عارف . إلا أن قاسماً احتفظ بالحكم ، ولم يصدقه . ولبث عارف في السجن ثلاث سنوات حتى أفرج عنه في خريف ١٩٦١ ، إثر انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة .

استقالة الوزراء القوميين :

وعلى اثر صدور حكم الاعدام على عارف ، قدم ستة من الوزراء القوميين ، استقالاتهم احتجاجاً على سياسة قاسم تجاه القوى القومية ، وموقفه السلبي من الجمهورية العربية المتحدة ، ومن بين هؤلاء ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي فؤاد الركابي . أما الوزراء الآخرون فهم الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية ، ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد ومحمد صالح محمود وزير المعارف (التربية) ، وبابا علي الشيخ محمود وزير المواصلات والزعيم الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية ، كما استقال الشيخ محمد مهدي كبه من عضوية مجلس السيادة .

انفراد عبد الكريم قاسم بالسلطة :

شكل قاسم وزارة جديدة ، ساهم فيها اثنان من قادة الحزب الوطني الديمقراطي ، هما : حسين جميل ومحمد حديد . الا ان حسين جميل سرعان ماقدم استقالته بعد ثلاثة أيام من تشكيل الوزارة في العاشر من شباط ١٩٥٩ احتجاجاً على قرار قاسم ، بالغاء اجراء اتخذه حسين جميل ضد الجريدة الشيوعية : اتحاد الشعب .

وحين اتضحت خطوة قاسم في تثبيت سيطرته على الوزارة ، وتخطي صلاحيات وزراته قدم عدد من الوزراء استقالاتهم متذرعين بأسباب صحية . إلا أن ذلك لم يثن قاسماً عن خططه في ترسيخ قدمه في الحكم ، ولم يكن أمامه غير الاعتماد على الشيوعيين لضرب التيار القومي من اجل ابقاء العراق بعيداً عن دولة الوحدة . وقد عد الشيوعيون ذلك فرصة كبيرة لهم تساعدهم في تصفية مناوئيهم ، والسيطرة على الحكم . وقد عمد قاسم الى تقريب الشيوعيين وفسح المجال أمامهم لتسلم مقاليد الامور ، خاصة بعد انشائهم : المقاومة الشعبية وهي تشكيل عسكري استخدمه الحزب الشيوعي في ارهاب المواطنين واثارة الرعب والفزع بينهم وفي ضوء ذلك جرت عملية اتهام القوى القومية بالتآمر ، والتخلص من رشيد عالي الكيلاني ، الشخصية القومية المعروفة وقد عاد الى الوطن بعد ثورة ١٤ تموز ، بحجة محاولته قلب نظام الحكم واصدار الحكم باعدامه . وكان من نتائج سياسة قاسم نفوذ الشيوعيين الى مؤسسات الدولة ومنها اجهزة الاعلام التي سيطر عليها الحزب الشيوعي سيطرة تكاد تكون تامة . وقد استخدم الشيوعيون هذه الوسائل ضد دعاة الوحدة ، حتى أنهم منعوا نشر كل مايشم منه الدعوة الى التقارب الوحدوي حتى ان وزير الارشاد نفسه صرح فيما بعد بأن « الاذاعة العراقية لم تعد بيده ، وإنما بيد الموظفين الشيوعيين » . كما تحولت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، التي كان يرأسها العقيد فاضل عباس المهداوي التي تأسست في ١٥ آب ١٩٥٨ لمحاكمة رجال العهد الملكي ، وعرفت بمحكمة الشعب الى جهاز دعائي للحزب الشيوعي ، وندوة يلقي فيها الشيوعيون قصائدهم ويلوحون بالحبال للمتهمين لأرهابهم ، ويهاجمون من خلالها الوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة .

وتشكلت « لجان صيانة الجمهورية » لتتولى تقديم المقترحات عن الموظفين الذين يقفون ضد سياسة قاسم والحزب الشيوعي وارهابهم وتخويفهم بقطع ارزاقهم . وكان معظم اعضاء هذه اللجان اعضاء في « المقاومة الشعبية » . وهكذا ترديت الاوضاع في اعمال دوائر الدولة ، ودب الرعب بين صفوف الموظفين ، وضعفت كفاءة المؤسسات في انجاز اعمالها . وعندما ادرك قاسم خطورة الامر ، قرر إيقاف نشاط هذه اللجان .

بيان ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ :

بذل حزب البعث العربي الاشتراكي جهوداً كبيرة لضبط النفس ، والابتعاد عن الانجرار الى المعركة التي فرضها عبدالكريم قاسم على التيار القومي بسبب خلافه مع عبد السلام عارف . لذلك اصدر في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ بياناً الى جماهير الشعب أشار فيه الى ان « تحقيق مبادىء الثورة ، والمحافظة على اتجاهها السليم الاصيل يحتاج لشروط موضوعية في مختلف النواحي ... ويتطلب ذلك من الاحزاب درجة من التضامن والاحترام المتبادل والتسامح وضبط التنافس الحزبي في حدود الصالح العام والارتفاع به فوق اساليب الدس والاتهامات الكاذبة ، والتلفيق والاشاعات المغرضة والاستفزاز والاعتداء والاصطدام المادي والارهاب » .

ولقد أكد البيان أن النشاط السياسي الذي يقوم به الشيوعيون من الدلائل والاوضاع التي تشير لوجود تصميم تتوضح معالمه بالتدريج ، للسير بالثورة في غير اتجاهها الاول وتحويلها لخدمة اهداف تختلف عن اهدافها الاصيلة . « ففي الداخل تقوم الان محاولة واضحة المعالم للقضاء على التيار القومي ، والتركيز بصورة خاصة على حركة البعث العربي الاشتراكي بشتى الوسائل والطرق .. وبجانب ذلك تجري محاولة منظمة للاستيلاء على الحكم تنفذ على مراحل وخطوات متتابعة يتصل بعضها بالآخر بشكل يؤدي في النهاية لهذا الفرض » . واشار البيان الى أن من هذه المحاولات ، واخطرها التغلغل في الجيش ، والسيطرة عليه ، ونقل التطاحن الحزبي لصفوفه وتأليبه بشتى الطرق لحساب هذا الاتجاه ، وضد الاتجاه القومي المتحرر . وفي المجال الشعبي تتوجه هذه المحاولة للسيطرة على وسائل التوجيه كالتعليم الذي بواسطته يمكن (توجيه) ثقافة الجيل في إطار فلسفة ذلك الاتجاه .

وختم البيان بقوله : إن حزب البعث العربي الاشتراكي ، قد عمل من أجل الثورة ، وساندها بكل إخلاص ، وان أية محاولة لاضعاف الثورة ، لايخدم مصلحة الشعب ، وكل خطوة لضربها تلتقي حتماً مع اهداف الاستعمار والرجعية . لذلك فالمحافظة على الثورة ، ومبادئها لايمكن أن تتحقق الا بتنازل الشيوعيين عن خطة الاستيلاء على الحكم ، من ضمنها المحاولة الجارية لضرب الاتجاه القومي وفكرة الوحدة العربية .

وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ نشرت جريدة (وعي الطليعة) وهي جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي ، الداخلية ، مقالاً جاء فيه ان الحزب لم يقبل الدخول في معركة جانبية ، هي غير المعركة التي يخوضها من أجل « التحرر والانعتاق والتفتح القومي ، ولكن الذي يظهر ان بعض الفئات السياسية اساءت فهم مواقف البعثيين الاشتراكيين ، وعدّت غيرتهم على وحدة الصف الوطني من قبيل التخاذل والضعف . . . فالتقارير التي تأتينا من جميع انحاء القطر ، من الحلة ومن الكوت ومن الحي ومن الموصل . . الخ تبين ان الشيوعيين . . . قد أخذوا بتنظيم عصابات فاشية مجرمة . . . وان هذه العصابات قد تمادت كثيراً في إعتداءاتها على اعضاء حزبنا وعلى جماهيره بل على كل فرد من الشعب يسمح لنفسه باتخاذ رأي لاينطبق على قرارات الحزب الشيوعي العراقي واوامره . وحتى الان لم يحاول حزبنا ان يرد هذه العصابات عن غيها ، بل ترك مهمة ذلك الى السلطات الحكومية لتتولى هي محاسبتها . . . ولكن انتظاره هذا سوف لايطول ، فاذا لم تكف هذه العصابات عن إجرامها ، وعن التعرض لحريات اعضاء الحزب وجماهيره ، فسوف يعمل الحزب بضراوة وقسوة على تشتيتها وتأديبها » .

ومهما يكن من أمر ، فقد اعتقد الشيوعيون ، ان جبهة الاتحاد الوطني انتهت مرحلتها ، وحققت اهدافها ، واستنفذت اغراضها وحان وقت الاستيلاء على الحكم . وقد ادت مواقفهم تلك الى حل الجبهه

ثورة الموصل ١٩٥٩ :

كان الاتجاه السائد في الموصل ، اتجاهاً وطنياً قومياً مقروناً بالتمسك بالمثل والتقاليد والاخلاق العربية الآصيلة ، وكان للمدنية الباسلة تفاعل متميز مع الاحداث القومية في الوطن العربي وخاصة تلك التي نجمت عن وحدة مصر وسوريا

وقيام الجمهورية العربية المتحدة وما ترتب على ذلك من وجود طليعة جيدة من الشباب الموصلي ، وانتظامهم في الجيش ، وفي الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية ، وما لذلك من أثر في الجو العام للمدينة ، وكان المؤشر المباشر الى جانب العوامل الاخرى ، على تنامي الوعي القومي وتعميقه جزءاً من النهوض القومي في العراق . ولم يكن هذا ليرضي الشيوعيين وغيرهم من المعادين للحركة القومية العربية . فقد نشرت جريدة اتحاد الشعب في ٢٨ شباط ١٩٥٩ مقالاً هاجمت فيه القوى القومية في الموصل ، وطعنت في جميع المسؤولين الحكوميين وقادة الجيش في المدينة وعدتهم غرباء عن الثورة ومفاهيمها .

وفي ٥ آذار ، طلعت الجريدة بخبر مفاده ان قطار السلام سيتوجه الى الموصل في محاولة «لكسر شوكة القوى القومية» على حد تعبيرها . وخصصت السلطات عدة قطارات لنقل المدعوين الى الموصل لاقامة مهرجان (انصار السلام) يوم الجمعة ٦ آذار ١٩٥٩ .

التقى العقيد الركن عبد الوهاب الشواف ، آمر جحفل اللواء الخامس في الموصل ، بعبد الكريم قاسم ، وأشعره بخطورة الموقف طالباً الغاء المهرجان ضماناً لأمن المدينة وتجنباً للصدامات ، لكن قاسماً أصر على عقد المهرجان الذي كان مكرساً للدعاية لقاسم ولمواجهة القوى القومية . وعند وصول الوفود الى المدينة ، بدأت تطوف الشوارع والاحياء الرئيسة على شكل مسيرات ومجموعات تغني وترقص وتهتف بشعارات استفزازية لمشاعر الناس .

أظهرت القوى القومية ، انضباطية عالية ، لكن السيل سرعان مابلغ الزبى يوم ٧ آذار ١٩٥٩ حين اندفع الشيوعيون والمعادون للحركة القومية العربية يهاجمون ويحرقون مقاهي ومكتبات واماكن سكنى العناصر القومية ، فتصاعد الدخان في كل مكان من المدينة .

وفي هذه الاثناء ، وبعد ان وصلت الامور حداً لايطاق ، أعلن الجيش منع التجول ، واجتمع العقيد الركن الشواف بضباط مقر اللواء مساء ٧ آذار ، وتدارسوا الوضع من كافة نواحيه ، وما كان لهم ان يرضوا باهانة الجيش والعبث بأمن المدينة بهذه الصورة ، فجرى الاتفاق على اعلان الانتفاضة .

لقد كانت الثورة في الموصل جزءاً من خطة واسعة اعدتها القوى القومية في الجيش لتقويم انحراف ثورة ١٤ تموز وارجاع الأمور الى نصابها . وقد تألفت الخطة

من صفحتين :
اولها يتم داخل وزارة الدفاع حيث يعقد مجلس الوزارة ومجلس السيادة اجتماعهما المشترك : اذ تقوم في اثناء الاجتماع مجموعة من الضباط باحاطة مكان الاجتماع ، ويتقدم عدد منهم وعلى رأسهم العقيد رفعت الحاج سري ، وكان ضابطاً معروفاً باتجاهه القومي العربي ، ويشغل مدير الاستخبارات انذاك الى غرفة الاجتماع ، وارغام عبد الكريم قاسم على التنازل عن سلطاته والقاء القبض عليه . أما الصفحة الثانية من الخطة فتتضمن القوة التي ستتحرك سواء في بغداد أو في الالوية الاخرى . من المقرر ان تتحرك سريتان من الفوج الاول باللواء التاسع وفوج الاذاعة ، والفرقة الثانية بكاملها واللواء الثامن في الحبانية وجزء من القوة الجوية وقسم من ضباط الكلية العسكرية ، وضباط الاستخبارات .

أعلن العقيد الركن عبد الوهاب الشواف ، الثورة صباح يوم ٨ آذار ١٩٥٩ ، واذيع البيان الاول من محطة اذاعية اطلقت على نفسها « اذاعة الموصل » . وقد جاء في مقدمته : ان الجيش العراقي الباسل ، عندما اعلن ثورته الجبارة في صبيحة يوم ١٤ تموز ، وقضى على النظام الملكي الفاسد ، وأقام نظامه الجمهوري الخالد « لم يدر بخلده ولا بخلد كم ان يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد ، وتزول طبقة استغلالية جشعة لتحل محلها فئة غوغائية تعبث بالبلاد والنظام والقانون فساداً ، ويستبدل مسؤولون وطنيون بأخرين يمتنقون مذهباً سياسياً لايمت لهذه البلاد العربية الاسلامية العراقية بمصلحة » .

وأشار البيان الى ان عبد الكريم قاسم « خان ثورة ١٤ تموز وعاث بمبادئها واهدافها ونكث بالعهد ، وغدر باخوانه الضباط الاحرار ، ونكل وأبعد اعضاء مجلس الثورة الاشاوس ليحل محلهم زمرة انتهازية رعناء ... واعتمد على فئة تدين بعقيدة سياسية معينة لاتملك من رصيد التأييد الشعبي غير التضليل ... وغير الزبد الذي يذهب جفاء ، وركب رأسه واعلنها دكتاتورية غوغائية ، فنحى وزراء الثورة عن المسؤولية ، واطلق للاذاعة والصحف عنان الفوضى لتخاصم جميع الدول وتشنها حرباً اعتدائية على الجمهورية العربية المتحدة التي جازفت بكيانها من أجل نجاح ثورتنا ... واستهتر بدستور جمهوريتنا المؤقت ، وسلب مجلس السيادة ... كل مسؤولياته واحتكرها لنفسه ، واعلنها حرباً شعواء على الجهات الوطنية والعناصر القومية المخلصة » .

ومضى البيان يقول : « لهذه الاسباب ... عزمنا .. على تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد والاستبداد وتخليصه من الفوضى ... ونطالب بعزم واصرار بتنحي

الطاغية المجنون وزمرته الانتهازية الرعناء عن الحكم فوراً ، والقضاء على السياسة الغوغائية التي اخذت تمارسها فئة ضالة من شعبنا ، لكي يسود النظام وحكم القانون » . وأكد البيان على ان مجلس السيادة ينبغي ان يقوم بمسؤولياته الدستورية ، ويؤلف وزارة شرعية في العاصمة ، بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة .

كانت اخبار التحرك القومي قد تسربت الى عبد الكريم قاسم اثناء وجود الشواف في بغداد ، واجتماعه بعبد الكريم قاسم . كما أن أخباراً اخرى تسربت عن طريق بعض المنتمين الى الوحدات التي ستثور . لذلك كان قاسم قد استنفر القوى المساندة له لقمع الثورة . فحاصر العناصر القومية الموجودة في وزارة الدفاع التي فوجئت باعلان الشواف للثورة قبل موعدها المقرر . وارسل الطائرات لقصف مقر الشواف . وقد اصيب الشواف من جراء القصف ، فذهب للتداوي في وحدة الميدان الطبية في قاعدة الموصل الجوية ليجد نفسه امام بعض العناصر المؤيدة لقاسم ، فاطلق النار على نفسه ، مفضلاً الموت بأباء وشمم على ان يقع بايدي اعدائه ، لذلك انهارت الحركة وتشتت القائمون بها ، وحصل التراجع المنظم لدى المسهمين في الثورة .

لقد استفاد الشيوعيون من الانهيار العسكري ليفرضوا نفوذهم على الموصل ، وليشكلوا سلطة محلية وليعملوا على تصفية حسابهم مع خصومهم السياسيين ، وليؤسسوا محاكم أصدرت احكاماً سريعة بالاعدام . كما قادوا سلسلة من المذابح والمجازر الدموية في المدينة . وقد ذهب ضحية هذه الاعمال قرابة خمسين شهيداً . كما امتلأت السجون والمعتقلات بالمئات من البعثيين والقوميين ، وشرد من شرد ، وسخرت الاذاعة والصحافة للتشهير بالمواطنين المخلصين لوطنهم وعروبتهم(٢٨) .

ولما خيل للشيوعيين ان الحركة القومية قد تم تصفيتها والقضاء عليها ، اعتبروا معركتهم الاولى في مخططهم المرسوم قد انتهت ، وماعليهم بعد ذلك إلا ان يسرعوا في تنفيذ الخطوات التالية لتصفية البقية الباقية من الحركة الوطنية والقومية . أما عبد الكريم قاسم ، فأحال جميع المشتركين في ثورة الموصل الى المحاكمة العسكرية العليا الخاصة في نهاية آذار ١٩٥٩ . وقد حكمت المحكمة على المتهمين الرئيسيين بالاعدام في ١٦ آيلول فاعدم من الشهداء الضباط : ناظم الطبقجلي ، ورفعت الحاج سري ، وداؤد سيد خليل ، وعزيز أحمد شهاب في ١٩ آيلول ونافع داوود ومحمد امين عبد القادر وسالم حسين ومظفر صالح ومحسن اسماعيل في ٢٥ آب ، وعلي توفيق وهاشم الدبوني وحازم خطاب في ٢٠ آيلول . أما اول الضباط الشهداء

الطيارين الذين نفذ فيهم حكم الاعدام في ٢٨ آذار فهم عبدالله ناجي ، وقاسم العزاوي ، واحمد عاشور ، وفاضل ناصر .

وعلى اثر اعدام الطبقجلي وسري ورفاقهما انطلقت تظاهرات شعبية عارمة في بغداد والمدن العراقية الاخرى ، نظمها حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي لم يستسلم للوسائل الوحشية التي استخدمت ضده ، بل استمر في المقاومة . وكان يعيد ترتيب اوضاعه وتنظيم صفوفه بعد كل ضربة عنيفة توجه اليه . فبعد فشل ثورة الموصل ، أدرك البعثيون ان مصلحة البلاد تقتضي التخلص من عبد الكريم قاسم وبخاصة بعد ان تلطخت يداه بدم الشهداء الابطال ، قادة ثورة ١٤ تموز .

أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في اواسط نيسان ١٩٥٩ بياناً لاعضائه وانصاره ، أشار فيه الى ان ثورة الموصل تركت أثاراً بارزة في حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكشفت الكثير من المواقف التي كان يلفها ستار كثيف من الغموض .

وحذر الحزب الحكومة من مغبة الاستمرار في حملة المطاردات والاعتقالات الظالمة التي وجهت للبعثيين . وفي ٢٠ حزيران ١٩٥٩ أصدر الحزب توجيهاً وبخاصة لمناضليه حدد فيه الموقف في ضوء الظروف والتطورات التي اعقبت فشل ثورة الموصل . وأشار الى ان « قوى التجزئة في العراق بلغت أوج نشاطها وتماسكها وذروة عدوانها ونشاطها المسموم بعد ثورة الموصل ، واستطاعت متعاونة مع جهاز الحكم القائم فرض موجة إرهاب عاتية على الشعب قصد بها تصفية الحركة القومية العربية في العراق وبشكل خاص طليعة هذه الحركة : حزب البعث العربي الاشتراكي . ودعا البيان قيادات الحزب في كل منطقة في العراق الى مضاعفة نشاطها ومحاولة إزاحة الشيوعيين عن النقابات او الجمعيات والاتحادات وتوضيح جرائمهم واخطائهم للشعب والامة العربية[1] .

محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم :

لقد تأكد لحزب البعث العربي الاشتراكي أن قاسماً مصمم على تصفية القوى القومية وانه هو الذي يدعم الشيوعيين في جرائمهم . ومن هنا بدأت فكرة اغتياله . فتشكلت لجنة لهذا الغرض من إياد سعيد ثابت وخالد الدليمي ، وعبدالله الركابي لوضع خطة الاغتيال . وتم تدريب جماعة من شباب الحزب على الرمي في منطقة الحصوة ، ثم استأجروا بيتاً في زقاق عقد الراهبات ببغداد ، وبعد فترة تركوا

البيت حسب أوامر الحزب . ثم قرر الحزب العودة للعملية ، واجتمعوا في بيت سليم عيسى الزئبق في الكرادة وهم صدام حسين (السيد الرئيس القائد) ، أحمد طه العزوز ، إياد سعيد ثابت ، سليم عيسى الزئبق ، سمير عزيز النجم ، عبد الكريم الشيخلي ، حاتم حمدان ، وعبد الوهاب الغريري . وكانت الخطة تقوم على اعتراض موكب عبد الكريم قاسم اثناء مروره في شارع الرشيد . وقد انجزت مجموعة من الشباب مهمتها في ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ ، ونتج عن العملية مقتل سائق السيارة ، وجرح قاسم في كتفه . وقد استشهد ، احد اعضاء المجموعة وهو عبد الوهاب الغريري ، كما اصيب آخران هما صدام حسين وسمير عزيز النجم اللذان تمكنا من الفرار ، وتم القاء القبض فيما بعد على بعض اعضاء المجموعة . وفر بعضهم الآخر الى خارج العراق واحيل القائمون بالعملية الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٢١ كانون الاول ١٩٥٩ . وصدرت احكام الاعدام على جميع الذين اشتركوا مباشرة في تنفيذ العملية ، إلا ان الحكم لم ينفذ . فبقي المتهمون الذين لم يستطيعوا الفرار ، في السجن حتى قيام ثورة ١٤ رمضان ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من اشتداد موجة البطش والاضطهاد لاعضاء الحزب ، بعد فشل محاولة الاغتيال ، إلا انها بجرأتها وبما اعقبها من صمود البعثيين في التحقيق والمحاكمات أثارت اعجاب المواطنين واحترامهم . وقد اصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بياناً اشارت فيه الى تمادي قاسم في اغتيال قادة الشعب والجيل والشباب العقائدي في العراق .. . هو الذي دفع قسماً من الشباب الوطني للدفاع عن النفس بهذا الاسلوب الذي فرضته الاوضاع الشاذة . وان حزب البعث العربي الاشتراكي في الوقت الذي يحيي فيه بطولة منفذي العملية ، يؤكد ان قاسماً وحده بجرائمه وتمثيله وتخريبه ، هو المسؤول عن محاولة الاغتيال ... وان النضال الشعبي سيضع حداً نهائياً لحكم قاسم .

المؤتمر القطري الثالث :

انعقد في العراق المؤتمر القطري الثالث للحزب في شهر آب ١٩٦٠ ، واستمر لمدة ثلاثة أيام . ومن أهم القضايا التي ناقشها : القضايا التنظيمية ، وقضية اغتيال عبدالكريم قاسم والعلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وخروج بعض الرفاق على

النظام الداخلي للحزب وغيرها . وقد أيد المؤتمر ماجاء في بيان القيادة حول موضوع الاغتيال السياسي ، وعدم اعتماد الحزب عليه في نضاله وشجبه له من خلال تاريخه النضالي الصعب كله ؛ لأن ذلك ليس منطلقاً فقط من احترامه للشخص الانساني بل كذلك من ايمانه بالشعب وبامكاناته وقدرته على تحقيق اهدافه . ومما جاء في قرارات مؤتمر قطر العراق الثالث ، ان محاولة اغتيال قاسم ، من قبل القيادة القطرية السابقة انما هي خرق لعقيدة الحزب ، وافتراق عن أسلوبه الأنقلابي الشعبي .

كما أدان المؤتمر ، فؤاد الركابي لقيامه باعمال من شأنها إرباك العمل الحزبي ، واتصاله باشخاص في الداخل دون علم القيادة القطرية ، واوصى المؤتمر القومي بالتحقيق مع أعضاء القيادة القطرية التي عاصرت فؤاد الركابي بعد ثورة ١٤ تموز ، ثم قام المؤتمر بانتخاب قيادة قطرية جديدة ، استمرت في قيادة النضال لحزب البعث العربي الاشتراكي ، في أحرج فترة من فتراته ، وفي أوج صراعه مع الشيوعيين ونظام عبدالكريم قاسم .

اضراب البنزين ١٩٦١ :

شهدت المرحلة التي تلت عقد المؤتمر القطري الثالث ، توسعاً في قاعدة الحزب التنظيمية . وتمكن الحزب من الانتشار على نحو واسع بين الجماهير الشعبية وقيادتها في التصدي بشجاعة لنظام قاسم وحلفائه من الشيوعيين . فقاد في آذار ١٩٦١ اضراباً كبيراً لمناسبة زيادة اسعار البنزين فتصدي الحكم القاسمي للمتظاهرين ، وفتح النار عليهم ، فقدم الحزب ثمانية شهداء من اعضاء الحزب . وقد اصدر الحزب في العراق بياناً الى الشعب بعنوان : « لتكن ذكرى شهدائنا حافزاً لتشديد النضال ، لتصفية الحكم العسكري الفردي الدكتاتوري » جاء فيه : « ان تصدي قاسم للجماهير بهذه الاساليب القمعية البوليسية الوحشية عدا كونه دليلاً صريحاً على الاتجاه الدكتاتوري للحكم ، فانه في الواقع نتيجة طبيعية لكل حكومة تبتعد عن الشعب ، وتمادي تنظيماته الشعبية ، ومنظماته الوطنية ، وتسير في طريق الحكم الفردي المسكري الفاشي . وان مسؤولية ما وصل اليه الحكم ، وما آلت اليه الثورة ليس فقط ، سببه الضغط الاستعماري ، ونشاط الرجعية المحلية والعربية ، وانما

يعود الى الحزب الشيوعي العراقي ، الذي كانت له اليد الطولى في دفع كريم قاسم الى الطريق التي يسير عليها اليوم وتشجيعه على سلوك سبل الفردية واللاديمقراطية في تسيير دفة الدولة وامور الجمهورية » . وأكد البيان ان الحزب « يعاهد الشعب وكل جموع الشهداء بأنه سوف لن يكف عن مواصلة النضال » .

موقف الحزب من المفاوضات مع شركات النفط :

وحدد الحزب موقفه من مفاوضات الحكومة مع شركات النفط الاجنبية التي ابتدأت منذ تشرين الاول ١٩٦٠ ، واصدر بياناً حدد فيه البرنامج الوطني في سياسة النفط . ودعا الحكومة الى إتخاذ سياسة قصيرة الامد تتمثل بوضع يدها على الاراضي التي لاتستثمرها الشركات كافة ، وتأسيس شركة نفط وطنية ، واسهام العراق في رأسمال الشركات النفطية الاجنبية ، ووضع خطة لتعريبها واعادة النظر في حساباتها ونقل مكاتب هذه الشركات في لندن الى العراق وزيادة حصة العراق من الارباح . وبعد تنفيذ هذه السياسة تعمل على تأميم النفط . وحذر الحزب الحكومة من أي تهاون في حقوق العراق المشروعة في نفطه . ومع ان الحكومة شرعت القانون ذا الرقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ ، لاستغلال النفط وطنياً . فانها ظلت عاجزة عن تطبيقه .

الجبهة القومية :

ونشط الحزب باتجاه التعاون مع القوى القومية ، فأثمرت جهوده حين اقيمت « الجبهة القومية » في اوائل تشرين الاول ١٩٦١ . وقد ضمت الجبهة ، فضلاً عن حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب الاستقلال ، والحزب العربي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب وبعض المستقلين وعناصر من تجمعات سياسية قومية صغيرة . وقد اتفقت الجبهة على تحقيق هدفين اولها إسقاط حكم قاسم ، وثانيهما مقاومة الارهاب الشيوعي . وقد استمر نشاط الجبهة على الرغم من انسحاب الحزب العربي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب تأييداً لفؤاد الركابي امين سر الحزب الذي قررت القيادة القومية فصله ، بعد دراسة معمقة ، واستناداً الى قرار المؤتمر القطري في العراق لاتباعه « سلوكاً شخصياً يخالف مبدئية الحزب ، وخرق مبادىء التنظيم ... وانحرافه عن اسلوب العمل الحزبي واتباعه اسلوباً انتهازياً يقوم على تجميد النضال الشعبي بقيادة الحزب والاستعاضة عنه باسلوب المغامرات والمناورات الشخصية والعمل على التشكيك بمهمة الحزب التاريخية ... والعمل ضد وحدة الحزب القومية ... وتخليه عن الرفاق الذين حكموا بمحاولة الاغتيال » .

ازدياد النشاط السياسي والثقافي للحزب :

إشتد تماسك الحزب التنظيمي ، وازداد نشاطه السياسي والثقافي ، وتجلى ذلك في اصدار وعي الطليعة (النشرة الداخلية للحزب) ، ووعي العمال (لسان حال العمال الاشتراكيين) فضلاً عن استمرار مجلة (الاشتراكي) . أما على الصعيد النضالي والسياسي ، فقد كان في مقدمة القوى السياسية باعداد الاضرابات ، وتحريك التظاهرات الشعبية ، وقيادتها وبخاصة في اوساط الطلبة . ويمكن ان نشير الى دور الحزب الفعال في إضراب طلبة الكليات والمعاهد والثانويات ، اثر اعتداء قام به ابن رئيس المحكمة العسكرية العليا (المهداوي) على بعض الطلبة . كما اسس الحزب ، خلال تجمع اقامه الطلبة البعثيون في الكلية الطبية بجامعة بغداد (الاتحاد الوطني لطلبة العراق) في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ ليتبنى حقوق الطلبة الشرعية ومطاليبهم .

أما مواقفه على الصعيد القومي ، فقد ادان الحزب مؤامرة الانفصال التي اطاحت باول وحدة عربية شعبية في ٢٨ أيلول ١٩٦١ . ودعا الى النضال لاسقاط حكم الانفصاليين في سوريا .

وحيا الحزب نضال الجزائر للتحرر والاستقلال . وطالب في تشرين الثاني ١٩٦١ بتأميم حصة فرنسا من نفط العراق رداً على عدوانها ضد الشعب العربي في الجزائر .

كما حيا الحزب ، نضال الشعب العربي في موريتانيا وباقي أجزاء الوطن العربي ضد الاستعمار . وتصدى لمشروع الكيان الصهيوني لتحويل مجرى نهر الاردن ، وأدان الانظمة العربية لعجزها عن اتخاذ موقف حازم . ووقف مع مناضلي الحزب في ليبيا الذين اعتقلتهم السلطة الرجعية الحاكمة بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم الملكي . وقاد الحزب في ٣٠ أيلول ١٩٦٢ تظاهرة عارمة لدعم ثورة اليمن والمطالبة بالاعتراف بها . وقد وقفت السلطة لهذه المواقف بالمرصاد ، واستعملت كل اساليب الارهاب والتعسف .

قانون تنظيم الجمعيات :

حاول عبدالكريم قاسم ، بعد أن شعر بعزلته ، وبرزت مساوئه وتخبطاته في السياستين الداخلية والخارجية ، وانكشفت مناوراته المتكررة في اللعب على التوازن بين القوى السياسية المتخاصمة ، إن يكسب التيار القومي . فبدأ يحاول التخلي عن الشيوعيين وبخاصة بعد اعمالهم الاجرامية التي ارتكبوها في الموصل

وكركوك وبغداد ، والتي استهدفت التنكيل بخصومهم . وكانت جريمتهم في قتل (٧٩) شخصاً في كركوك ودفن اربعين منهم احياء ، قد جعلت عبدالكريم قاسم نفسه يشجب هذه الاعمال ويصفها بالوحشية . كما اصدر في الاول من كانون الثاني ١٩٦٠ قانون تنظيم الجمعيات . وفي التاسع من الشهر ذاته تقدمت اربعة احزاب بطلب الترخيص وهي : الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزبان شيوعيان رئيس احدهما زكي خيري ورئيس الثاني داوود الصائغ وفي ٢ شباط تقدم حزبان آخران بطلب الترخيص وهما : الحزب الاسلامي ، وحزب التحرير . وفي ١٢ شباط تقدم الحزب الجمهوري بطلبه . وفي الثلاثين من حزيران تقدم محمد حديد وعدد من زملائه الذين انسحبوا من الحزب الوطني الديمقراطي بطلب الترخيص لحزب اسمه « الحزب الوطني التقدمي » . وفي ٩ شباط ١٩٦٠ تقدم الحزب الوطني الديمقراطي بطلب ترخيص له يستعيد به نشاطه . وقد رخصت الحكومة للحزب الشيوعي الذي كان يرأسه داوود الصائغ ، وللحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الجادرجي . وللحزب الوطني التقدمي الذي يرأسه محمد حديد وللحزب الديمقراطي الكردستاني وللحزب الاسلامي العراقي . ورفضت الحكومة الترخيص لكل من الحزب الشيوعي الذي كان يتزعمه زكي خيري ، والحزب الجمهوري الذي كان من قادته عبدالفتاح ابراهيم وعزيز شريف ، ولحزب التحرير . وظن بعد سنة من الترخيص للاحزاب ان عبدالكريم قاسم لم يكن جاداً ومقتنعاً باهمية النشاط الحزبي. لذلك لم يكن لتلك الاحزاب تأثير واضح على واقع البلاد السياسي آنذاك .

مواقف القوى السياسية في العراق :

اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الاول ١٩٦٢ نشرته الدورية الداخلية المعروفة بـ (وعي الطليعة) وهي تتضمن تلخيصاً لموقف القوى السياسية في العراق من نظام حكم عبدالكريم قاسم . ومما جاء في هذا التلخيص ان (الشيوعيين) ، بدأوا يخشون على النظام من السقوط ، فراحوا ينتقدون بعض المظاهر الخاطئة والمنحرفة ، دون ان يعرضه ذلك للخطر . بينما جمد (الحزب الوطني التقدمي) نشاطه ملقياً بثقة عجزة عن الاستمرار في العمل على حكم عبدالكريم قاسم ، محاولاً بذلك فك مصيره عن مصير هذا الحكم الذي تأكد له بشكل قاطع عجزه عن البقاء » . وكان موقف بقية (الحزب الوطني الديمقراطي) الذي تمثله كتلة كامل الجادرجي ، يتلخص في معارضة الحكم ضمن اطار الحكم ... اما الرجعية فهي اخطر قوة تهدد مستقبل الحركة الوطنية في العراق « ومع انه ليس

لها منظمات سياسية ، ماعدا التي تمثله الرجعية الدينية (كالحزب الاسلامي) ، فإن قوة الرجعية تتألف من بقايا الاقطاع والبيروقراطيين في شركات النفط وغيرها » . اما (القوميون العرب) و (جماعة الرابطة القومية) و (الحزب العربي الاشتراكي) ، فقد عجزوا عن الصيرورة الى قوة مهمة يمكنها أن تؤثر تأثيراً فعالا في الاوضاع القائمة ... وإن كانوا هم أيضاً قد رفعوا مثلنا شعار اسقاط الحكم . وهذه المنظمات لاتمثل بوجه صحيح مصالح فئة اجتماعية ، معينة ، او مجموعة من الفئات الاجتماعية الموحدة الاهداف . كما ليس لاي منها وحدة فكرية او سياسية تجمع انصارها . والعلاقات القائمة بين هؤلاء الانصار مشوشة ... وهذا يجعلها تسلك سلوكاً تخريبياً طائشاً يتجلى في إنصرافها الذي يكاد يكون تاماً الى محاربة حزبنا كقوة شعبية ضاربة ، والى تهديم الجبهة القومية » .

واشارت النشرة الى ان الشيوعيين « ...يعانون في العراق أزمة خانقة ، ليس سببها مايتعرضون اليه من ضغط من جانب الحكومة واجهزتها بل سببها عجزهم التام عن اتخاذ موقف من الحكم ... » ، وخشيتهم من سقوطه ، لما يخبئه لهم هذا السقوط من احتمالات يعتبر أغلبها في عداد الكارثة بالنسبة اليهم تجعلهم يقننون نقدهم للحكم القائم على نحو يبين بعض مظاهره الخاطئة والمنحرفة دون ان يعرضه للخطر ، وهذا مايبعد الجماهير عنهم . أما (الحركة الكردية) ، التي تتمثل (بالحزب الديمقراطي الكردستاني) ، وأطراف اخرى كثيرة داخلة وخارجة ينجذب بعضها الى الشيوعيين ، وينجذب بعضها الاخر الى اليمين والى الاستعمار ، فانها على الرغم من اتساعها منذ نشوب التمرد في الشمال ، قد عجزت عن الصيرورة الى قوة وطنية ... فسلوكها الشوفيني الانعزالي ، ومواقفها المتناقضة المتذبذبة وشعاراتها التي لاتنسجم مع اعمالها وعلاقاتها باوساط مشبوهة لها بالاستعمار والرجعية صلات وثيقة قد عزلها عن جماهير الشعب ، وجعل منها قوة تعمل لوحدها »!

ولقد وصلت الدراسة الى نتيجة مهمة وهي : ان أي استقراء موضوعي لمواقف الاحزاب ، والفئات السياسية القائمة في العراق من حكم قاسم ، يؤكد لنا ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، هو الحزب القادر على ان يقوم بعمل ثوري يقضي على النظام الدكتاتوري الاستبدادي .

وفي تشرين الثاني ١٩٦٢ ، نشرت جريدة (الاشتراكي) وهي جريدة الحزب الداخلية ، مقالاً بعنوان : « مخاطر الحركة المشبوهة في الشمال ، ومواقف قاسم » جاء فيها : ان الحركة المسلحة في الشمال ، على الرغم من انها معادية في الوقت الحاضر للحكم القاسمي ، بسبب ارتباطاتها واساليبها واتجاهاتها ، لايمكن ان تعتبر

جزءاً من الحركة الوطنية في العراق المعادية للاستعمار والمناضلة لتغيير الاوضاع واسقاط الحكم الفردي » . وأضافت ان قاسماً يعمل وفق مخططه الاجرامي الهادف الى تمزيق وحدة الشعب الوطنية . ودعت الجريدة الشعب والمخلصين الى العمل فوراً للاسراع باسقاط هذا الحكم . .

المؤتمر القطري الرابع :

عقد حزب البعث العربي الاشتراكي ، مؤتمره القطري الرابع في اوائل آذار ١٩٦٢ . وقد كرس المؤتمر لمناقشة اسقاط حكم قاسم والوضع في الجيش بشكل عام ، وامكانية الحزب الحقيقيّة ، وقد أقر المؤتمر خطة القيادة في إسقاط النظام واقامة حكم يكون للحزب الدور الرئيس فيه ، بغض النظر عن التشكيلة الوزارية . وحدد لذلك مدة سنة . وقد تم انتخاب قيادة قطرية جديدة . وتمكنت قيادة الحزب هذه من النضال ، بعنف ودون هوادة ، ضد حكم قاسم ، كما بدأت التحرك لتمتين وتقوية التنظيم داخل الجيش ، فتوسعت في كسب العسكريين وعززت « المكتب العسكري » الذي عهدت اليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة .

كما واصل الحزب نضاله في كل المستويات ، فنشط في الاعمال الواجهية ، من خلال النقابات والمنظمات المهنية ، وخاض البعثيون الانتخابات بقوائم موحدة للوصول الى قيادتها ، ومن بينها (الانتخابات العمالية) ، و (انتخابات نقابة المعلمين) . كما قاد الحزب (الاضرابات الطلابية) في كانون الاول ١٩٦٢ ، التي شملت مدارس ومعاهد وكليات العراق كله ، وخلالها أظهر الطلبة صموداً عالياً ، على الرغم من الارهاب الذي اتبعته السلطة ضدهم . وقد استمرت هذه الاضرابات تتمهد لاسقاط الحكم الدكتاتوري في ٨ شباط ١٩٦٣ .

ثورة ١٤ رمضان ١٣٨٢ هجرية (٨ شباط ١٩٦٣) :

بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي يخطط للقضاء على حكم عبدالكريم قاسم منذ سنة ١٩٦١ . وقد اشرنا قبل قليل الى قرارات المؤتمر القطري الرابع بهذا الشأن . وقد ورد في جريدة الحزب الداخلية (الاشتراكي) ذكر لخمس محاولات جرت للاطاحة بالنظام وتم تأجيلها لاسباب فنية وصعوبات طارئة . وقد مهد الحزب لمحاولته السادسة التي نجحت في الاطاحة بالنظام ، بتحريك الجو السياسي العام ، والنشاط المعادي ضد النظام ومتابعة التحريك ، للاضرابات الجماهيرية التي شغلت النظام واربكته . وقبل ثلاثة أيام من الثورة ، اعتقلت السلطة عدداً من قادة الحزب ، كما سرحت مايقرب من ثمانين ضابطاً ، معروفين باتجاهاتهم البعثية

والقومية ، وعلى اثر ذلك اجتمعت القيادة القطرية ، واتخذت قراراً بالتحرك الفوري صبيحة ٨ شباط ١٩٦٣ (١٤ رمضان ١٣٨٢) .

تألفت خطة الثورة من المحاور التالية :

١ ـ السيطرة على معسكر ابي غريب والوشاش ومرسلات الاذاعة بابي غريب .
٢ ـ السيطرة على معسكر الحبانية ، واستخدام القوة الضاربة الجاثمة فيه ، والسيطرة على لواء المشاة الثامن للاندفاع نحو بغداد ، ومعاونة القطاعات الثائرة فيها .
٣ ـ السيطرة على المعسكرات الخارجية ، وخاصة معسكر كركوك فور اعلان البيان الاول للثورة من راديو بغداد .
٤ ـ قيام فصائل مدنية بعشية مسلحة بالسيطرة على مراكز الشرطة ، ومفترقات الطرق ، وبدالات الهاتف والبريد والبرق ، ومشاريع الماء والكهرباء ، وبعض الاهداف المحدودة ، وشل اية مقاومة معادية مع التركيز على اهمية تنفيذ الواجب المحدد في المنطقة الكائنة بين الصالحية وابي غريب .

نفذت فصائل الحزب العسكرية والمدنية عملية الثورة صباح يوم الجمعة ٨ شباط ١٩٦٣ . إذ وجهت طائرات القوة الجوية ضرباتها على معسكر الرشيد ووزارة الدفاع . واندفع رتل مدرع نحو ثكنة وازرة الدفاع من ابي غريب لأخضاع قاسم . وسيطر رتل آخر على الاذاعة في الصالحية . وعبر رتل ثالث مدينة بغداد الى معسكر الرشيد لمساندة القوة الثائرة فيه . وفي تمام الساعة التاسعة والدقيقة العشرين ، إنطلق صوت المذيع يعلن البيان الاول ن (المجلس الوطني لقيادة الثورة) ، في حين قامت الجماهير بالتظاهرات المؤيدة للثورة بعد سماعها البيان الاول . وتولت مهمة المواجهة والاصطدام مع القوى الموالية لقاسم ، وخاصة الشيوعيين الذين هبوا للدفاع عن النظام ، وسارعوا لاحتلال بعض مراكز الشرطة ، وتوزيع الاسلحة على أنصارهم . واستمروا في المقاومة ثلاثة أيام سقط فيها عشرات من الشهداء الثوار اثناء القتال مع العناصر المدافعة عن حكم قاسم . وكان قاسم قد هرب الى مبنى قاعة الشعب اللاصقة لوزارة الدفاع ، وطلب ان يسلم نفسه . وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الاربعين من ظهر يوم السبت ١٥ رمضان سلم قاسم نفسه الى الضباط الثائرين ، وكذلك فعل الذين اختاروا البقاء معه الى آخر لحظة ، ومنهم فاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وقاسم الجنابي . وقد حوكم قاسم وزمرته وادينوا بالجرائم التي ارتكبوها فاعدموا وبذلك انتهى الحكم الفردي الدكتاتوري .

بيان الثورة الاول :

أكد البيان الأول ، ان ثورة ١٤ رمضان قامت لمواصلة مسيرة ثورة ١٤ تموز ، وبخاصة في انجاز هدفين رئيسين هما : تحقيق وحدة الشعب الوطنية ، وتحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وادارته . « وان المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على اقامة حكومة وطنية ... وستعمل هذه الحكومة على « اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون » . واكد البيان ان حكومة الثورة « تتمسك بمبدأ الامم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات مؤتمر باندونك ، وتشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار وتأييدها . كما ان قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة كفاح عربي ضد الاستعمار والاوضاع الاستعمارية في الوطن العربي ، والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة » .

كما أكد البيان على سعي الثورة للمحافظة على « المكتسبات التقدمية للجماهير وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي ، وتطويره لمصلحة الشعب ، واقامة اقتصاد وطني يهدف الى تصنيع البلد وزيادة امكانياته المادية والثقافية » .

وفي البيان الثاني ، اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكيل (قوات الحرس القومي) لتدافع عن الشعب والوطن وتساعد قوات الجيش والشرطة على رعاية المواطنين . ودعا البيان الى مساندة هذه القوات والانخراط فيها .

وصدر بيان بحل مجلس السيادة ، وتأليف (المجلس الوطني لقيادة الثورة) من اثني عشر عضواً ثم اصبحوا عشرين عضواً وتخويله ممارسة السلطة العليا للجمهورية ، بما فيها السلطة التشريعية ، وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية . وقد تقرر اختيار (عبد السلام عارف) رئيساً للجمهورية . كما تشكلت وزارة جديدة برئاسة (اللواء احمد حسن البكر) . وبشأن ترشيح عبد السلام عارف لرئاسة الجمهورية ، فقد كان هناك اتفاق في قيادة الحزب ، قبل الثورة ، ان يتم اختياره دون علمه ، وذلك لأعتبارات عديدة أبرزها انه كان معروفاً على الصعيد العربي والشعبي ، بأعتباره احد قادة ثورة ١٤ تموز . وقد تعرض للاعتقال من قبل عبد الكريم قاسم . هذا فضلا عن ان منصبه لايمنحه إمتيازاً عن بقية اعضاء المجلس الوطني ، وبحكم القيادة الجماعية للمجلس ، فهو جهة منفذة ، والمجلس هو الجهة التشريعية .

المنهاج المرحلي لثورة ١٤ رمضان :

انتقل حزب البعث العربي الاشتراكي من النضال السري الى النضال العملي فتسلم السلطة، وزار وفد من قيادة الحزب بغداد في ١٧ شباط ، برئاسة الرفيق القائد المؤسس ميشيل عفلق الذي أعرب عن أمله في أن توحد اهداف الثورة بين قضايا الجماهير المعبر عنها بالاشتراكية والديمقراطية الشعبية ، وبين المفاهيم القومية ممثلة في الوحدة العربية .

أصدرت قيادة الثورة منهاجاً يوضح سياستها واهدافها بشيء من التفصيل . وقد أعلنه رئيس الوزراء اللواء أحمد حسن البكر مساء ١٥ آذار ١٩٦٣ . وقد أطلق على المنهاج إسم (المنهاج المرحلي) وكان مولفاً من (٣٦) صفحة . وتضمن المنهاج الذي عد بمثابة دليل عمل نقاطاً عديدة ، ففضلاً عن المقدمة التي أشارت الى دوافع قيام الثورة ، وتبني الاهداف التقدمية في الوحدة والحرية والاشتراكية ، كانت هناك فصول تتناول السياسة الدولية ، والسياسة العربية والسياسة الداخلية والسياسة الثقافية والسياسة العسكرية . ففي السياسة الدولية ، أكد المنهاج على انتهاج عدم الانحياز ، ودعم كتلة العالم الثالث وحركات التحرر ، ومحاربة التمييز العنصري . وفي السياسة العربية ، أكد المنهاج « ان العراق جزء من الوطن العربي وشعبه جزء من الامة العربية ، وسياسته العربية تنطلق من هذه الحقيقة التي حاول طمسها الاستعمار والاحزاب الشيوعية المحلية ، ويرى المجلس الوطني ان مقياس الثورية لأي نظام او حركة بمقدار مايؤديه من دور فعال في تحرير فلسطين ، لذلك تعمل الثورة لتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق الوحدة ، ودعم النضال الشعبي التحرري الوحدوي العربي.

وفي السياسة الداخلية ، اكد المنهاج ، ضرورة الاعتماد على مشاركة الجماهير في الحكم ، لان مهام الثورة الشعبية الديمقراطية في العراق جسيمة ، لايمكن أن تحققها فئة او طبقة اجتماعية معينة . وأشار المنهاج الى أن الثورة تعتمد « المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة أمام جميع المواطنين مهما اختلفت مذاهبهم وتعدد قومياتهم » . كما ان الثورة تنظر بعين الاعتبار الى طموح القومية الكردية في زيادة مساهمتها في تطوير البلاد ، وفي تنمية ورعاية ثقافتها ، وفي تحقيق نظام اللامركزية . وأكد المنهاج على حرية الرأي والقول ووعد بوضع دستور دائم للبلاد .

وفيما يتعلق بالسياسة التعليمية والثقافية ، جاء في المنهاج أن الثورة تعتبر نشر الثقافة وتعميم التعليم هدفاً رئيساً لها ، وتتبنى إلزامية التعليم الابتدائي ، والزراعي في الريف ، وتطوير برامج التعليم الثانوي والمهني وتوسيع التعليم الجامعي ، وتربية الجيل تربية وطنية قومية .

وأشار المنهاج الى دور الجيش النضالي الى جانب الشعب منذ تأسيسه ، وهدف الثورة في « زيادة قوته بتسليحه بأحدث المعدات والتجهيزات ورفع مستوى منتسبيه ... وتمتين النظام والضبط في صفوفه وتوسيع تشكيلاته » .

لقد عبر المنهاج ، بوضوح عن الهوية الثورية للعهد الجديد ، ومعاداته الصريحة للقوى المستغلة والاقطاعية والرجعية ، والاهتمام التام بالفلاحين والعمال ، ومحاربة الاستعمار والقوى الاجنبية والشعوبية ، وأكد على عدم الانحياز والتوجه الشعبي والديمقراطي والوحدوي والاشتراكي .

ومع أن بعضهم وجد أن المنهاج ، لم يتضمن موقفاً واضحاً من قضية تأميم النفط ، والوحدة والمسألة الكردية ، إلا أنه ، كما يقول الدكتور مجيد خدوري في كتابه (العراق الجمهوري) « انبثق في أساسه من تفهم كامل للصعوبات العملية التي كانت تواجه الثورة انذاك ، وليس نتيجة لرغبة في التخلي عن المبادىء الاساسية بغية البقاء في مركز السلطة » . أما الاستاذ شبلي العيسمي الامين العام المساعد للحزب ، فقد اشار في الجزء الثالث من كتابه الذي يؤرخ فيه لحزب البعث العربي الاشتراكي ، الى أن الحزب ، وجد أنه ليس من الحكمة ولا من مصلحة الثورة ، وهي في بدايتها أن تكشف كل خططها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المهمة والدقيقة . فالثورة معروفة بطبيعتها وحقيقتها لم تكن مجهولة من أحد ، من حيث أنها جاءت معبرة عن نضال الحزب وعن أهدافه

منجزات ثورة ١٤ رمضان :

لقد حقق الحزب ، ابان تسلمه السلطة خلال تسعة أشهر وعشرة أيام ، الكثير من الانجازات ، على الصعيدين الوطني والقومي . فعلى الصعيد الوطني قدمت الثورة مشروعاً متكاملا وتفصيلياً لحل المسألة الكردية على اساس عادل وسليم ، بما يؤمن حقوق الاكراد وواجباتهم تجاه وطنهم . واعادت الثورة النظر في الدستور ، بما يلائم المرحلة . وأصدرت قوانين جديدة للمطبوعات وحرية الصحافة والنشر ، وبموجبه اجيز العديد من الصحف التي عطلت في فترة حكم عبد الكريم قاسم وكذلك اعيدت الانتخابات للمنظمات المهنية والنقابية والطلابية . وعملت الثورة على انشاء المنظمة الوطنية للعمل الشعبي التي عملت على إصدار تشريع عملي للتنظيمات الشعبية ، واسست منظمة نساء الجمهورية . كما شرعت الثورة قانون العمل والضمان الاجتماعي . واهتمت بالتصنيع ، وشجعت القطاع الخاص على استثمار أمواله ، وباشرت الثورة بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي الذي أهمل في فترة الحكم السابق . واهتمت بالجيش فعملت على تطويره وتسليحه بالاسلحة الحديثة

أما على الصعيد القومي ، فقد كان لنجاح الثورة تأثير كبير على تشجيع الحزب في القطر العربي السوري على الاطاحة بحكم الانفصال بعد شهر واحد . اذ حدثت ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ والتي قادها الحزب في سوريا . وتشكلت وزارة جديدة برئاسة الاستاذ صلاح الدين البيطار . وكانت ثورة ٨ آذار ثأراً للوحدة المنتكسة ورد اعتبار للقوى الوحدوية بصورة عامة . وقد بدأت بعد نجاح ثورة آذار في سوريا مباحثات لاقامة وحدة بين مصر وسوريا والعراق . وقد تم التوقيع على ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ الذي حقق اللقاء التاريخي بين حزب البعث العربي الاشتراكي والقيادة الناصرية . وقد كان لحادثة فشل انقلاب ١٨ تموز ١٩٦٣ الذي قام به الضباط الناصريون في دمشق ضد سلطة الحزب ، اثر كبير في قيام الرئيس عبد الناصر بتوجيه خطابه في ٢٢ تموز ، الذي أعلن فيه الانسحاب من الميثاق فتعثرت خطوات الوحدة الثلاثية بانسحاب مصر منها . لذلك اعلنت الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق في ايلول ، كخطوة على طريق الوحدة السياسية بينهما . ولكن انتكاس تجربة حكم الحزب في العراق في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حال دون ذلك .

ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ :

عقد الحزب مؤتمراً قطرياً في بغداد يوم ١١ تشرين الثاني لاجراء انتخابات تكميلية . وقد دخلت مجموعة من الضباط ، وفرضت نفسها بقوة السلاح طالبة الاعتراف بعضويتها في المؤتمر ، محتجة بعدم تمثيلها تمثيلاً سليماً في المؤتمر ومعترضة على من يمثلها ، وطاعنة في انتخابات القطاع المدني . وصوت المؤتمر لقائمة فرضها الضباط سميت بالقيادة القطرية . ثم قام العسكريون باعتقال بعض اعضاء القيادة القطرية السابقة وابعادهم عن العراق . ولاشك أن هذا التصرف ، مهما كانت مبرراته ودوافعه يشكل بادرة خطرة في حياة الحزب وقيمة الديمقراطية .

وفي ١٤ تشرين الثاني ترأس الرفيق القائد المؤسس إجتماعات عديدة بعد وصوله بغداد ، لمعالجة الموقف . وأصدرت القيادة القومية بياناً تضمن دراسة سريعة للازمة ، وحلولاً عملية لها . ومما جاء في البيان أن الحزب قد « وقع ، منذ ان قامت الثورة ... باخطاء نتجت عن صعوبة الظروف التي ميزت المرحلة الماضية ، وعن نقص في التجربة لدى القيادات الحزبية ، وعن تصرفات فردية صدرت عن عدد من القياديين ، وإن حزبنا هو أجدر من يصارح نفسه ، ويصارح الجماهير باخطائه التي انتقدها في مؤتمراته القطرية ، ومؤتمره القومي السادس لانه بهذه المصارحة ، وبهذا النقد الذاتي يستطيع أن يصل الى تجاوز الاخطاء وتثبيت القيم السليمة في معركة البناء كما ثبتها على الدوام خلال تاريخه النضالي الطويل »[1] .

ومما جاء في البيان كذلك ان « ما وقع في المؤتمر القطري العراقي المنعقد في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ من استغلال لطيبة رفاقنا الضباط الذين لم يفسح لهم المجال في السابق ، لابداء آرائهم باسلوب صحيح ، ومن ممارسة لطرق غير حزبية في المؤتمر تجعل القيادة القطرية التي انتخبت ، لاتعبّر عن ارادة الحزب » .

لقد اتخذت القيادة القومية عدة قرارات منها اعتبار المؤتمر القطري المنعقد ببغداد في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ غير شرعي وحل القيادة القطرية المنبثقة عنه ، وحل القيادة القطرية (السابقة) التي كانت تمارس مهامها عند انعقاد المؤتمر المذكور ، وتولي القيادة القومية مسؤولية القيادة القطرية في العراق ، والتحقيق في كافة المخالفات والاخطاء التي وقعت في الفترة الماضية ، واتخاذ التدابير بكافة مراحلها ، وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة جديدة في مدة لاتتعدى الاربعة أشهر .

وجد عبد السلام عارف ، في تلك الظروف الفرصة السانحة لأقامة دكتاتورية عسكرية ، كان يحلم بها منذ عهد عبد الكريم قاسم . فعمد الى حشد انصاره من المعارضين للحزب خاصة ، وأنه اختلف مع معظم قادة الحزب حول بعض الامور ، ومنها عدم تأييده للاشتراكية . وفي صباح يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ قاد ردة رجعية ضد سلطة الحزب ، فظهرت الدبابات والمدرعات في الشوارع ، واعلن عبد السلام عارف ان الجيش قد استلم السلطة ، وتم تشكيل ماسماه بـ (مجلس قيادة الثورة) من العسكريين الذين التحقوا به ، ومنهم طاهر يحيى رئيس اركان الجيش ، ورشيد مصلح الحاكم العسكري العام ، وصبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية ، وعبد الكريم فرحان قائد الفرقة الاولى ، وحردان عبد الغفار قائد القوة الجوية . كما تم اعتقال رئيس الوزراء احمد حسن البكر ، وابعاد عدد كبير من الضباط البعثيين عن الجيش . وقام عبد السلام عارف بحل (الحرس القومي) ، ومنح نفسه صلاحيات خاصة . ونصب نفسه رئيساً للمجلس الوطني ، وقائداً عاماً للقوات المسلحة . وفي ٢٠ تشرين الثاني ، كلف طاهر يحيى رئيس اركان الجيش بتشكيل وزارة جديدة .

اسباب وعوامل ردة تشرين :

لقد كلف المؤتمر القومي السابع الذي انعقد في شباط ١٩٦٤ لجنة لدراسة الاسباب والعوامل التي ادت الى ردة ١٨ تشرين الثاني ، وسقوط حكم الحزب في العراق . وبعد عام قدمت اللجنة دراستها الى المؤتمر القومي الثامن المنعقد في نيسان ١٩٦٥ . ولعل من ابرز الاسباب التي اوردتها الدراسة .

١ ـ ان قيادة الحزب والثورة في العراق لم تلتزم بالمنهاج الذي اعلنته « حيث أصبح بعد ايام قليلة حبراً على ورق » .
٢ ـ عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق .
٣ ـ ضعف الخبرة بمستلزمات الحكم ، وبالصعوبات التي تواجهه ، هذا فضلاً عن النقص في « التربية الحزبية واعداد القاعدة لمرحلة الحكم الجديدة » .
٤ ـ لقد ظهر ان القيادة القطرية في العراق ، قد فقدت مصداقيتها من خلال عدم تقيد معظم اعضائها بالمبادىء والشعارات والتقاليد الحزبية .
٥ ـ غياب القيادة القطرية عن ممارسة دورها الفاعل ، وتحمل بعض افرادها مسؤولية التوجيه والتنفيذ . كما توقفت اجتماعاتها . ولم يتم الاتصال بين مختلف القياديين ، وحل الاجتهاد الفردي محل التنظيم الحزبي فبرز التمزق في القيادة .
٦ ـ إهمال التنظيم العسكري .
٧ ـ انعدام المقاييس الحزبية في الاختيار والعمل .
٨ ـ تناسي القيادة اسلوب المراحل في تحقيق اهداف الثورة ، وسيرها في طريق الانغلاق حيناً والتسرع حيناً آخر .
٩ ـ استعداء الجيش ، وخلق التناقض مع الحرس القومي .
١٠ ـ انزلاق بعض قيادات الحزب ، للاستعلاء على الجماهير وعدم تفهمها لعقلية المجتمع ، وعدم احترامها لتراثه وتقاليده الاجتماعية .
١١ ـ الضعف الذي اتسمت به القيادة القومية ، وخاصة في مستوى التنظيم والمعالجات العفوية المفتقرة الى الدراسة والتخطيط ، ووضع البرامج والمناهج المرحلية المتصلة بمبادىء الحزب واهدافه .
١٢ ـ عدم استطاعة الحزب في العراق توضيح هويته الاشتراكية في غضون الأشهر التسعة التي حكم فيها .
١٣ ـ عدم قيام الحزب ، باجراء أية محاولة منظمة ومدروسة للتغلغل في صفوف الجماهير الشعبية .
١٤ ـ دور الاستعمار والصهيونية والرجعية في إضعاف حكم الحزب ، وتدعيم القوى المناوئة له .
١٥ ـ بروز الظواهر السلبية كالتكتل ، والنزوع القطري ، والتطلع غير المشروع الى السلطة والمبالغة في التكتيك والمناورة على حساب المبادىء والاهداف الستراتيجية .

ومهما يكن من أمر ، فان المعوقات والصعوبات التي واجهتها الثورة ، كانت من الاسباب التي ادت الى إخفاق مسيرة الثورة ، وانتكاستها فيما بعد ، فهي لم تكن تمتلك القدرة على احتوائها ، وتجاوزها لعدم نضجها وحداثة تجربتها ، وغياب التوجيه القيادي المركزي . هذا فضلاً عن مؤامرات قوى الاعداء في الداخل والخارج ، الذين ادركوا ان الثورة تشكل خطراً حقيقياً على مصالحهم واطماعهم في المنطقة . وقد لخص التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن للحزب اسباب سقوط ثورة ٨ شباط ، بأن قيادة الثورة لم توازن بين الاهداف والمهمات ، وبين مستلزمات تطبيقها ، واهملت دورها كقيادة . كما اهملت دور الجهاز الحزبي وخاضت معارك متعددة ، وعلى جبهات مختلفة الاغراض والنوايا ، وفي وقت واحد مما أتاح في النتيجة لقوى الردة تنفيذ مخططها بضرب الثورة ، والعمل على تصفية حكم الحزب .

الدكتور
ابراهيم خليل احمد

الدكتور
جعفر عباس حميدي

كلية التربية جامعة الموصل
العراق 1975



منشورات الطليعة العربية في تونس أفريل 1985